

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القسم الأول

تعريف الحكمة

القسم الأول: في تعريف الحكمة

ولنبتدئ قبل أن نبتدئ في المقصود بتعريف الحكمة^(١) وبيان أقسامها مستعينين بواهب العقل ومفيض الجود.

فاعلم أن الحكمة صناعة نظرية يستفاد بها كيفية ما عليه الوجود في نفسه، وما عليه الواجب من حيث اكتساب النظريات واقتناء الملكات، لتستكمل النفس وتصير عالمًا معقولًا مضاهيًا للعالم الموجود، فيستعد بذلك للسعادة القصوى، وذلك بحسب الطاقة البشرية، فهي تنقسم على قسمين:

الأول: هو الحكمة النظرية:

ومثاله: علمنا بأن العالم مُحدث، وأن له صانعًا قديمًا، قادرًا، عالمًا، وأن السماء كرة، وأن النفس باقية.

الثاني: هو الحكمة العملية:

ومثاله: العلم بأنه كيف يمكن اكتساب الملكات الفاضلة النفسانية، وإزالة الملكات الرذيلة النفسانية، وكيف يمكن إزالة المرض، وتحصيل الصحة.

فكل واحد من هذين علم، إلا أن الأول: علم بشيء لا تأثير لنا البتة فيه، بل المقصود من معرفته نفس تلك المعرفة فقط.

والثاني: علم بشيء يكون المطلوب من تحصيل العلم به إدخاله في الوجود أو منعه من الوجود.

والحكمة النظرية أشرف من الحكمة العملية، لأن كل ما يعلم ليعمل، كان العلم فيه وسيلة والعمل مقصودًا، والوسيلة في كل شيء أحسن من المقصود، فالعلم بالأعمال يكون أدون منزلة من تلك الأعمال، ولا شك أن الأعمال أدون

(١) الحكمة تطلب إما للعمل بها، وتسمى حكمة عملية، أو لتعلم فقط وتسمى علمية والقسم العملي هو عمل الخير أعني تهذيب الأخلاق، والعلمي هو علم الحق أعني معرفة أعيان الموجودات.

متزلة من المعارف الإلهية والجلال القدسية، وذلك يدل على أن الحكمة العملية أدون متزلة من الحكمة النظرية بكثير.

وأيضًا: فإن لم يستكمل به القوة النظرية وهو الحكمة النظرية ينبغي أن يكون أشرف من ما يستكمل به القوة العملية، وهو الحكمة العملية، لأنها هي الجنبه العالية من النفس، وهذه هي الجنبه السافلة منها، ولذلك تدوم الأولى بدوامها بخلاف الثانية، فإنها قد تزول عنها بالكلية، والكلام الإلهي ناطق بحصر الكمالات الإنسانية في هاتين المرتبتين.

ثم لما قسمت الأمور إلى ما لا يتعلق بأعمالنا، وسمو العلم المتعلق به الحكمة النظرية التي غايتها استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العلم الصوري والتصديقي بأمور ليست تتعلق بكيفية عمل أو كيفية مبدأ عمل من حيث هو مبدأ عمل لحصول العقل بالفعل، وإلى ما يتعلق بأعمالنا وسمو العلم المتعلق به الحكمة العملية التي غايتها استكمال القوة العملية بالأخلاق، بعدما تستكمل القوة النظرية بالعلم التصوري والتصديقي بأمور تتعلق بكيفية عمل أو كيفية مبدأ عمل، من حيث هو، كذلك قسموا الحكمة النظرية إلى ثلاثة أقسام:

منها: ما يتعلق بأمور غير مادية مستغنية القوام في نحوى الوجود العيني والذهني عن اشتراط المادة، كالإله، الحق، والعقول الفعالة، والأقسام الأولية للوجود كالواجب، والممكن، والراحد، والكثير، والعلة، والمعلول، والكلّي، والجزئي وغير ذلك، فإن خالط شيء منها المواد الجسمانية فلا يكون على سبيل الافتقار والوجوب.

وسموا هذا القسم: العلم الأعظم، فمنه العلم الكلّي المشتمل على تقاسيم الوجود المسمى بالفلسفة الأولى، أى التشبه بالإله علمًا وعملاً.

ولما كان الإنصاف بهذا العلم يرجح لهذا التشبه أطلق عليه النسبة، ووجه كونه أولى، تقدمه على سائر العنوم قاطبة، ومنه الإلهي الذي هو من المفارقات المسمى بإثنولوجيا أى معرفة الربوبية.

وموضوع هذين الفنين أعم الأشياء رتبة، إذ هو الموجود المطلق من حيث هو هو.

ومنها: ما يتعلق بأمور مادية وإن كان الوهم يجردها تجريداً ما، ولا يحتاج في فرضها موجودة إلى خصوص مادة واستعداد، ويسمى الحكمة الوسطى والعلم الرياضى، والتعليم كالتربيع، والتثليث، والتدوير، والكروية، والمخروطية، والعدد وخواصه، فإنها أمور تفتقر إلى المادة في وجودها لا في حدودها، وإنما سمي بالرياضى وبالحكمة الوسطى لأن النفس ترضى به من حيث ينتقل عما يدركه الحس إلى ما يجرده الذهن عن المحسوس بالكلية، فهو واسطة إلى ما ليس بمحسوس أصلاً، وهو العلم الإلهى.

وعلم التعاليم أربعة، لأن موضوعها الكم، وهو إما متصل أو منفصل، والمتصل إما متحرك أو ساكن، فالمتحرك هو الهيئة، والساكن هو الهندسة، والمنفصل إما أن يكون له نسبة تأليفية أو لا يكون، فالأول هو الموسيقى، والثانى هو الحساب.

ومنها: ما يتعلق بأمور مادية لا تنوهم مجردة، ومع عدم تجردها لا تستغنى في فرض وجودها عن اليقين وخصوص الاستعداد.

فالإنسان مثلاً لا يمكن أن يفهم أو يتصور إلا في لحم وعظم، والفظوسة إلا في الأنف، بخلاف التعجير، وهذا هو العلم الطبيعى، وموضوعه جسم العالم من حيث أن له مبدأ حركة أو سكون.

هذا هو التقسيم المشهور.

وقد فرّق الشيخ الآلهى صاحب «الإشراق»^(١) (قلس الله نفسه) بين الحساب والهندسة: بأن موضوع الحساب العدد، وهو من الأقسام الأولية للموجود لأن الموجود بما هو موجود صالح لأن يوصف بوحدة أو كثرة من غير أن يصير

(١) كلمة الإشراق: تعنى اثبات النور، وصاحب الإشراق الشيخ شهاب الدين السهروردى من علماء القرن السادس.

رياضياً أو طبيعياً، فكون الموجود ذا عدد لا يحتاج إلى مادة من حيث هو ذو عدد، لا في الوهم ولا في العين.

فإن المفارقات ذوات عدد، وموضوع الهندسة المقدار ولا يقع في الأعيان إلا في مادة، فعلى هذا فارق الحساب الهندسة بما ذكره، فوجب بناء على التقسيم المشهور دخوله في ضابطة العلم الكلى مع أنه من أقسام الرياضى.

فلو اشترط في العلم الأعلى عدم المخالطة بالكلية خرج منه كثير من تقاسيم الوجود، وإن ترك على صحة التجرد دخل موضوع الحساب فيه، فما تم التقسيم المشهور، فالأجود أن يقسم العلوم إلى ما موضوعه نفس الوجود، وإلى ما ليس موضوعه نفس الوجود.

فالأول: هو العلم الأعلى، والذي ليس موضوعه نفس الوجود، إما أن يشترط في فرض وقوعه صلوح مادة متخصصة الاستعداد أم لا، الأول: هو الطبيعى، والثاني: هو الرياضى، وهى طريقة حسنة لا يلزم منها دخول الحساب في الإلهى.

وأما الحكمة العملية التى موضوعها النفس الإنسانية من حيث اتصافها بالأخلاق والملكات، فهى أيضاً ثلاثة أقسام، لأن التدابير البشرية والسياسات الإنسية لا تخلو إما أن تختص بشخص واحد فقط أو لا.

الأول: الحكمة التى بها تكون معيشة الإنسان الدنيوية فاضلة وحياته الأخروية كاملة، ويسمى علم الأخلاق والتى لا يختص بشخص واحد بل لا بد فيها من شركة بها يتم الاجتماع، فذلك الاجتماع إما أن يكون بحسب منزل أو بحسب مدينة.

فالأول يسمى حكمة منزلية والثانى حكمة مدنية، ومن جعلها رباعية قسم القسم الثانى قسمين، لأن المدينة تنقسم إلى ما يتعلق بالملك والسلطنة، وإلى ما يتعلق بالنبوة والشرعية، وسمى الأول علم السياسة، والثانى علم النواميس.

وقد وقع في الحكمة النظرية مثل هذا، ولا تناقض فيه لدخول أحد القسمين في الآخر عند من ثلث القسمة، ولأفلاطون كتاب في غاية الجودة واللطافة فيما يتعلق بالشرعية والنبوة ويسمى بـ «النوانميس» ولأرسطو أيضاً كتاب في ذلك،

ولكل منهما كتاب في سياسات الملك، وقد صنف المعلم الأول كتابًا حسنًا في تهذيب الأخلاق، وصنف من المتأخرين أبو علي بن مسكويه كتابًا جيدًا فيه سماه بـ «كتاب الطهارة» لخصه المحقق الطوسي (قدس سره).

فهذه هي أقسام الحكمة الأصلية، والحق إدخال المنطق في الحكمة وجعلها من أقسام النظرية، كما فعله الشيخ الرئيس، كيف ولو اختص موضوع الحكمة بالموجودات العينية لخرج منها العلم بتقاسيم الوجود من الأمور العامة وما أوجب به عنه من أن الأمور العامة هناك ليست موضوعات بل محمولات تثبت للأعيان، فلا يخلو من تكلف مستغنى عنه، وكذا في جعلها مشتقات دون المبادئ، إذ لا فرق بين الموجود بما هو موجود، والوجود والممكن بما هو ممكن والإمكان كما نص عليه الشيخ في «الشفاء».

وهذا الكتاب مرتب على علوم ثلاثة: المنطق والطبيعي والإلهي، تقدم الأول لكونه علمًا آليًا، وتأخير الثالث لكونه علمًا بما وراء المحسوسات، ودأب التعليم التدرج من المحسوسات إلى المعقولات، ومن الأسهل الأقرب إلى الأصعب الأبعد، اقتفاء بالمعلم الأول.

قيل: أعرض المصنف عن الحكمة الرياضية لابتنائها في الأكثر على الأمور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث عنها في الهيئة وعن أقسام الحكمة العملية بأسرها، لأن الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر عنها على أكمل وجه وأتم تفصيل.

ورُد ذلك بأن كون الأمور التي تبتنى عليها مسائل علم الهيئة موهومة صرفة غير متحققة الوقوع في نفس الأمر غير محال سيما الدوائر والخطوط والنقاط التي تتعين بالحركة كالمناطق والمحاور والأقطاب.

وكلام الشيخ الرئيس في عدة مواضع من كتبه صريح في أن هذه الأمور كما توجد في الجسم بسبب القطع، كذلك توجد بالحركة أيضًا، وكون إدراكها بما يتعلق بالوهم وله معاونة شديدة فيها لا يوجب كونها غير متحققة في نفس الأمر،

ولا أيضاً يقتضى رفض العلم الذى يتبنى عليها مع أنه يشتمل على كثير من المنافع منها:

الإعانة على غيره من العلوم، كالإلهى والطبيعى والخلقى، على ما ذكره بطليموس فى صدر كتاب «المجسطى» بل الغفلة عن هذا العلم الشريف الذى يطلع به الإنسان على دقائق صنعة ناظم الوجود ولطائف حكمة خلاق الخير والجلود نقص عظيم وآفة شديدة لطالب الحكمة والسعادة.

وقد تنازع قدماء الفلاسفة فى ترجيح أحد من الرياضى والطبيعى على الآخر فى الشرف والفضل فكلٌ قد مال إلى طرف بحجج مذكورة فى أسفارهم، والحق أن الحكم الجزم بفضيلة أحدهما مطلقاً على الآخر غير سديد، بل كل واحد أفضل من وجه.

أما الطبيعى فله وجوه:

الأول: أن يبحث عن المبدأ للحركة والسكون، وهو أمر جوهرى، والرياضى يبحث عن الكم وعوارضه، وهو أمر عرضى، والجوهر والجوهرى أشرف من العرض والعرضى.

والثانى: أن القوى الحالة فى الأجسام لها التأثير والعلية والكمية، ولواحقها معلولة تابعة للقوى الجسمانية، والمتبوع أفضل من التابع.

والثالث: أن الطبيعى فى الأغلب يعطى اللم، والرياضى يعطى الآن، ومعطى اللم أفضل.

والرابع: هو ما ذكر من أن الطبيعى موضوعه وأحوال موضوعه أمور حقيقية واقعة فى الأعيان، والحساب والهندسة أكثرهما مبنئ على التوهّمات، والأمر المتحقق الذات له وجود فى نفسه أشرف من الأوهام.

والخامس: أن الطبيعى يشتمل على علم النفس، وهى أم الحكمة وأصل الفضائل، والنفس هى العادة الماسحة، وهى أم الصناعة، ومعرفتها أشرف المباحث بعد إثبات المبدأ الأعلى ووحدانيته، والجاهل بمعرفتها لا يستحق أن يقع عليه اسم الحكمة، وإن اتقن سائر العلوم، فالعلم المشتمل على معرفتها أفضل من غيره.

وأما الرياضي فهو أشرف من الطبيعي لوجوه أخرى:
منها: أنه أقرب إلى الأمور المجردة عن المواد بالكلية، فهو واسطة إلى الإلهي،
فهو أفضل.

ومنها: أن الأحوال الوهمية والخيالية غير متناهية والفسحة هناك لا تقف عند
حد فهو أفضل مما هو محصور بين الخواصر.

ومنها: أن الأمور الرياضية أصفى وألطف وألذ وأتم من الأمور المكدرية
الجسمانية، ومنها قلة التشويش والغلط في براهينه العديدة أو الهندسية، بخلاف
الطبيعي، بل الإلهي.

ومن أجل ذلك قيل: إدراك الإلهي والطبيعي من جهة ما هو أشبه، وأخرى لا
باليقين.

أما الأول: فلكونه ما وراء مدركات الحواس بالكلية، واستعلائه عن
إحاطتها به.

وأما الآخر: فلتغير حال العنصر وخفاء حال المغشو بالأغشية الجسمانية على
العقل لتسلط الحواس على إدراكها، ولو ذهبت إلى إحصاء فضائل ذلك العلم وما
فيه من العجائب والغرائب لأدى ذلك إلى تطويل بالغ.

وأما ما ذكره شيخ الإشراق من أنه كان في الزمان القديم من شأن الصبيان
الاشتغال بالعلوم الرياضية، واستدلاله بكلام الحكيم سقراط لما أراد الاشتغال
بالعلوم الرياضية في آخر عمره، ولم يتيسر له ذلك لهجوم الواقعة التي قتل فيها علة
لتأخير النظر، أني كنت مشتغلاً بأفضل العلوم وأشرف الصناعات، وهي الفلسفة،
ولم أفرغ للنظر في الرياضيات لشدة استغراقى بهذا.

فهذا لا يدل على مفضولية العلوم الرياضية مطلقاً عن العلوم الإلهية، والدليل
عليه قوله: إذا أطلقت الفلسفة لا يراد بها إلا معرفة المفارقات والمبادرات والأبحاث
المتعلقة بها.

ولا شك في أفضلية هذه العلوم على الرياضي وعلى سائر العلوم، وكون
الصبيان كانوا ينظرون فيه في قديم الأيام لا تدل على خساسته، بل هو علم عقلي
شريف وللخيال فيه معاونة شديدة، ولكون الخيال فيه معاوناً والمستولى على

الصبيان هو الخيال والوهم، فلا جرم كانوا ينظرون فيه ليتمرن أذهانهم ويتدرب عقولهم على قبول الحق وفهم الصدق، ولنقتصر وفاقاً لمن سبقنا على شرح ما سوى المنطق، وهو القسمان الأخيران من هذا الكتاب مستعينين بمفيض الحق ملهم الصواب.